الأختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

alikhtiar athaouri

revue mensuelle marocaine

العدد N° 35 | الثمن PRIX : 2,00 F | مـارس MARS 1979

أمام تصاعد المد النضالي الجماهيري :

المناورات والحملات القمعية

تعتبر الحركة النضالية العارمة التي تخوضها الجماهير الكادحة وفي طليعتها الطبقة العاملة، بشكل منظم ومسؤول دفاعا على مطالبها الشرعية، تعتبر بكمها ونوعيتها أهم ظاهرة نضالية خلال الفترة الراهنة.

ان تظافر الكفاحات العمالية في مختلف القطاعات الحيوية، والمكاسب التي انتزعتها على المستوى المطلبي من جهة ومن جهة ثانية على مستوى توسيع الصفوف والعمل على توحيد الطبقة العاملة وتعزيز مواقعها التنظيمية، والتقاء هذه الكفاحات في خندق واحد مع نضال الاساتذة والمعلمين، وما حققته وحدتهم وعزيمتهم من نجاحات باهرة، وكذا تظاهرات واضرابات التلاميذ والطلبة وما حملتها من معاني نقابيا وسياسيا..

ان هذه الحركة الشاملة لهي فعلا نهضة بنضال الطبقة العاملة ونفس جديد ـ خاصة منذ تأسيس الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل ـ حرك ويحرك الفئات الكادحة جنبا الى جنب مع طلائعها المنظمة.

انها في نفس الوقت تشكل الرد الصحيح على سياسة تفقير الفقراء لاغناء الاغنياء، وتعطي التكذيب القاطع لمقولة "السلم الاجتماعي" التي تسترت وراءها الطبقة الحاكمة الطفيلية لشن حرب اقتصادية حقيقية على الكادحين واستغلال القضية الوطنية مطية للمضاربة والرشوة والاستغلال الفاحش. انها أيضا الاجابة السديدة على السياسة الاقتصادية اللاشعبية التي دأبت على ربط بلادنا هيكليا بمصالح الرأسمال الاجنبي ضدا على تلبية حاجياتنا الاولية في القوت والعيش، وجعلت الازمة المتفاحشة تضرب أطنابها وتخيم بشكل دائم مستقر لتهدد المواطن المغربي حتى في حصوله على ما يمكنه من الاستمرار في الحياة. وبالاضافة الى هذا وذاك فانها تكذب أيضا مزاعم النظام ووعوده في "المغرب الجديد" والديموقراطية والرخاء.

وأمام هذا المد النضالي المتصاعد، لم يجد النظام الرجعي بدا من ممارسة سياسته المعروفة بـ"الترغيب والترهيب".

البقية على الصفحة ١١

الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل

تدين القمع والاضطهاد

يتعرض المناضلون والمسؤولين النقابيين لشتى أنواع الضغوط والمضايقات كرد فعل من طرف الطبقة السائدة ضد نضال الطبقة العاملة وكفاحها من أجل تحسين ظروفها المعيشية

وفي بيان لها بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٧٩ أوضحت الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل الظروف العامة التي يعيشها كفاح الطبقة العاملة نتيجة الازمة الاقتصادية المتفاحشة. فبعد أن أشارت الى جو المسؤولية والجدية التي يتسم به هذا الكفاح المشروع، تطرقت لتجاهل ولامبالات المسؤولين بالنسبة لمطالب العمال المطروحة منذ سنوات، ومواقف أرباب العمل اتجاه النقابات ولجوئهم الى الطرد والتسريح وحبك المؤامرات بهدف المس بوحدة العمال وارغامهم على الابتعاد عن الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل. أما المسؤولين داخل الادارة فيعملون من جهتهم على تزكية ما يقوم به أرباب العمل من خرق لحقوق العمل، بل وينفذون أوامرهم لينظموا القمع والمواجهة مع العمال.

وفي هذا الاطار ـ تقول الكونفيدرالية ـ تعرض عدد من المناضلين والمسؤولين النقابيين لحملة الطرد من العمل في مختلف القطاعات، كما تعرض

البقية على الصفحة ٣

لنقف جميعا ضد اضطهاد المناضلين النقابيين

لقاء ما بين الاستاذين

عبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمان اليوسفي

وشخصيات اسرائيلية

أزمة السياسة الاقتصادية اللاشعبية :

واقع مر وآفاق مسدودة

ـ ص ٥ الى ٨ ـ

في تصريحات لرئيس الدولة

موقفان ... وحقيقتان

هناك بعض التصريحات الرسمية للنظام المغربي، على لسان رئيس الدولة، ـ الاول جاء في استجواب مع التلفزة الامريكية. والثاني تضمنه "خطاب العرش" ـ أثارت فعلا الانتباه، بالطابع المباشر الذى أكتسته وبالمعاني العميقة التي حملتها:

الاول، يتعلق بانتماء هذا النظام لمعسكر الغرب والامبريالية والذى لم يتردد في الكشف عنه هذه المرة كشفا تاما واضحا. فبالنسبة اليه لا يعتبر نفسه صديقا للامبريالية وحليفا مضمونا لها فحسب، بل يذهب الى أبعد من ذلك، من موقع الناصح المرشد، وبلهجة المؤاخذة والعتاب ـ عندما يحثها على المزيد من الضبط في التنسيق بينها وبين حليفاتها الرجعيات المحلية، لمواجهة المد التحررى الكاسح الذى أصبح يهدد مصالحها في الصميم. وبأسلوب المؤاخذة دائما، يطلب "الحماية" لنظامه ولامثال نظامه من "أصدقاء" الامبريالية الاوفياء للغرب، الحارصين على تكبيل الشعوب وحرمانها من أبسط حقوقها ونهب خيراتها واخضاعها لابشع أنواع الاستغلال فهو يرجو أن يتحول "نادى" الامبريالية وأصدقائها الى فرقة حقيقية تتمتع بالضبط والتضامن والتماسك حتى تكون في مستوى مواجهة "فرقة الشيوعية" التي أصبحت تحرز على الكثير من الانتصارات وتوفر رجحان ميزان القوى لصالحها، على حد تقييمه للاوضاع الراهنة.

ان مجمل هذا ـ الموقف ـ الذى جاء واضحا على لسان رئيس الدولة نفسه، يأتي ليؤكد حقيقة فرضت وتفرض نفسها بالنسبة لطبيعة النظام المغربي ألا وهي انتماءه الصريح لمعسكر الامبريالية والرجعية وبالتالي عداءه البين للشعوب ومطامحها.

أما الموقف الثاني والذى تضمنه خطاب العرش، فيتعلق بالاساس بمفهوم النظام للديموقراطية. فاذا كانت الديموقراطية البرلمانية تتستر وراء "التنافس الحر" والمساواة الشكلية بهدف "منح الكادحين حق انتخاب من سيستغلهم"، فان النظام المغربي لا يقبل حتى بهذا المفهوم البورجوازى للديموقراطية ـ الذى يشكل في عمقه نقيضا للديموقراطية الشعبية ـ بل يعمل جاهدا على ابتداع نوع غريب من "الديموقراطية" يحاول مزج الذهنية الاقطاعية بالمفاهيم البورجوازية وتنتهي الى خليط "هجين" يطابق في الحقيقة عمق طبيعته الاقطاعية الرأسمالية ولنستشهد فقط بهذا القول: "آمنا ولا زلنا نؤمن بضرورة تشكيل وتنظيم معارضة تجاه الحكومة وتجاه الحاكمين بصفة عامة، ولو تعذر وجود هذه المعارضة لانشأناها أو أوعزنا بانشائها"...

وبصريح العبارة، فان الديموقراطية عند النظام لا تعدو أن تكون لعبة بين "الحاكمين" و"المعارضين". فالدور الطبيعي للحاكمين هو الامساك بالسلطة، بكامل السلطة أما المعارضين فيعارضون بشكل بناء ويصلحون ما يمكن اصلاحه حدود عدم المس بجوهر الحكم المطلق، ودون أن تتاح أى فرصة لبلورة الاختيارات الشعبية وأى حظ لممارسة هذه الاختيارات وايجاد البديل للسياسة اللاشعبية القائمة، وبالتالي ترك الديموقراطية ـ هذا المفهوم النبيل للسلطة الشعبية وما تحققه من عدالة اجتماعية ومساواة وحرية ـ تركبها مجرد واجهة شكلية أو "يافطة تعرض للسواح" وتغذى حاجيات الاستهلاك الداخلي. وبهذا المنطق فان النظام لم يخطيء عندما ألح على ضرورة تواجد مثل هؤلاء المعارضين ـ المصلحين، وعبر عن استعداده لصنعهم لو تعذر تواجدهم، فذلك يخدم فعلا مصالحه ويرمم سلطة الاقطاع والبورجوازية.

الحقيقة الثانية التي تفرض نفسها في هذا المجال هي أن النظام المغربي بطبيعته الراهنة معادى للديموقراطية ومدمر لها.

منظمة العفو الدولية تفضح الاعتقال اللاقانوني وتدين الاساليب القمعية اللانسانية في المغرب.

• • •

في اطار تقرير شامل عن ظروف **المعتقلين السياسيين** عبر العالم، تطرقت منظمة العفو الدولية للاوضاع في المغرب قائلة:

"خلال شهر أكتوبر سبق لمنظمة العفو الدولية أن نشرت وصفا موجزا عن الحالة في المغرب تطرقت فيه لاهم النقاط التي تثير قلق منظمتنا، والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

١ ـ اعتقال المواطنين بسبب أفكارهم أو نشاطهم السياسي، ويدوم هذا الاعتقال في بعض الحالات أكثر من سنتين قبل تقديمهم للمحاكمة.

٢ ـ ممارسة التعذيب خلال حقبة الاعتقال مما أدى الى عدد من الموتى

٣ ـ الظروف المزرية اللانسانية داخل المعتقلات.

٤ ـ اصدار أحكام بالاعدام في حق مناضلين سياسيين. ولقد اعتبرت منظمتنا بأن القانون المغربي يؤول بشكل مبالغ فيه النشاط السياسي الغير العنيف ويصنفه ضمن النشاط الذى يمس بأمن الدولة فاتحا الباب أمام الاحكام القصوى بما فيها حكم الاعدام.

ومن جهة أخرى فان مجموعات من المناضلين السياسيين من أحزاب مختلفة، قد تمت محاكمتهم في جو من التحيز وبطرق مخالفة تماما للضمانات الدولية. وتعرض محاميهم لشتى أنواع الضغوط كما منع المتهمون من توضيح أوضاعهم والكشف عن التعذيب الذى تعرضوا له.

ولقد قامت منظمتنا ما بين شهر نوفمبر ٧٧ ويناير ٧٨ بمطالبة السلطات المغربية باحترام حقوق الانسان واطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وخلال سنتي ١٩٧٧ و١٩٧٨ قمنا بعمل مكثف مع ١٨٠ معتقلا، من بينهم أعضاء من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اصدرت في حقهم أحكام بالسجن سنة ٦٧ أو ٧٣ أو خلال ١٩٧٦.

وهناك معتقلون آخرون ينتمي البعض منهم الى حركة تدعى "الجبهة" وعناصر من أصول صحراوية كانت تعيش بالمغرب واعتقلت منذ سنة ٦٩ لكنها لم تقدم لاية محاكمة. ومن بينهم ١١ طالبا حكم عليه بأكثر من ١٥ سنة سجنا على اثر اتهامهم بالمس بأمن الدولة.

وفي صيف ١٩٧٧ اعتقل عدد من العناصر من بينهم أساتذة وطلبة اتهموا بالتعاطف مع اليسار.

ولقد احتجت منظمة العفو الدولية على الاعتقالات المطولة بدون محاكمة، كما وجهت النداءات من أجل احترام حقوق المعنيين.

وفي نوفمبر ١٩٧٧، أثار وزير العدل المغربي وضعية ١٠٠ معتقل كان من المفروض تقديمهم للعدالة. ولقد منح ٢٥ منهم سراحا مؤقتا بينما نقل ٨٤ الى السجن المدني يمكناس.

وفي ماى ١٩٧٨ علمت منظمة العفو الدولية أن هؤلاء المعتقلين قد قاموا باضراب عن الطعام احتجاجا على ظروف اعتقالهم، وللمطالبة بالعلاج والقوت. والى يومنا هذا لم يقرر أى شيء فيما يخص محاكمتهم.

وفي نوفمبر ١٩٧٧ قام ١٣٧ معتقلا سياسيا بشن اضراب عن الطعام لاجل غير محدود، احتجاجا على المعاملة السيئة التي يعانون منها داخل السجن و على اثر هذا الاضراب توفت سعيدة المنبهي بتاريخ ١١ دجنبر ١٩٧٧.

ولقد تدخلت منظمة العفو الدولية لاثارة انتباه السلطات المغربية حول ضرورة مراجعة سياستها اتجاه المعتقلين بكل استعجال..

(..) وعلى اثر مختلف التدخلات التي قامت بها منظمتنا، صرح وزير العدل في ندوة صحفية أنه يدعو منظمة العفو الدولية لبعث مندوبين لها قصد الاطلاع على أحوال السجون. ولقد كان رد المنظمة "أن على السيد الوزير أن يحدد الشروط المفصلة للقيام بمثل هذه المهمة".

برقية الى رئيس الدولة الفرنسي

بمناسبة زيارة الملك الحسن الثاني الى باريس، وجهت "لجنة انقاد حياة الحسين المانوزى" التي تضم العديد من الشخصيات الفرنسية البارزة في المجالات السياسية والثقافية وغيرها... وجهت برقية الى رئيس الدولة الفرنسية هذا نصها :

السيد الرئيس:

في فاتح نوفمبر ١٩٧٢ ، أى سبع سنوات بعد اختطاف واغتيال المهدى بنبركة، تعرض الحسين المانوزى ، أحد رفاق المهدى، الى عملية اختطاف من تونس.

ومنذ ذلك الحين ، والحسين المانوزى، معتقل بشكل سرى لدى البوليس المغربي. واذ ننتهز فرصة زيارة الملك الحسن الثاني الى الايليزى، فاننا نتوسل منكم التدخل للحصول على ضمانات حول مصير الحسين المانوزى واحترام المسطرة القانونية اتجاه قضيته.

"المقاومون" يطالبون باسترجاع واد الذهب

بغض النظر عن تمثيلية مجلس المقاومين المشكوك فيها وشرعيته أو عدمها، فان البيان الذى أصدره بشأن الصحراء المغربية يستدعي رغم ذلك ملاحظة أساسية :

ان التفريط في السيادة الوطنية والتلاعب بها، ما كان الا ليؤدى للمأزق الراهن الذى تعرفه قضيتنا الوطنية، كما أن تقسيم الارض والشعب في اطار التحالف والتعاون مع الامبريالية والاستعمار الجديد، ما كانا ليفرغا القضية الوطنية من مفهومها التقدمي الحقيقي، ويسجنها في اطار المساومة والتخادل والغموض.

واذا كان السادة المقاومين. يفطنون اليوم الى ضرورة "استرجاع واد الذهب اذا ما تخلت عنه موريطانيا"، فمن جملهم على تزكية تقسيم بلادنا والقبول بالتفريط في سيادتنا الوطنية وحق شعبنا المشروع في الارض والوحدة؟

اعدام ضباط مغاربة؟

تناقلت بعض الصحف الاجنبية اشاعة اعدام عدد من الضباط المغاربة بعد اتهامهم بالتخادل في الدفاع على مدينة طانطان وحتى التعامل مع "البوليزاريو". وتشير أيضا هذه الصحف الى الحادثة "التقنية" التي تعرضت لها طائرة الملك وهو عائد من فرنسا الى المغرب مما جعله يرجع الى مطار "اورلي" بعد نصف ساعة من اقلاعه ليغير طائرته بطائرة عسكرية فرنسية. وتؤكد هذه المصادر أن اعدام الضباط قد تم مباشرة بعد عودة الملك.

الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل ـــــ تتمة

عدد كبير منهم للاعتقال في قطاعات الفوسفاط والصحة والماء والكهرباء والتعليم، على الخصوص ومن جهة أخرى تعرضت عدد من المكاتب الجهوية للكونفيدرالية للاعتداء من طرف السلطات المحلية التي أقفلت البعض منها ومنعت العمال من حقهم في الاجتماع.

وعلى ضوء هذه الاحداث، حيت الكونفيدرالية صمود العمال والمناضلين النقابيين وخاصة المعتقلين منهم وطالبت باطلاق سراحهم فورا والكف عن المراقبة اللاقانونية لمقرات النقابة، كما أدانت بشدة كل هذه الممارسات اللامسؤولة، ووجهت النداء للعمال كي يحافظوا على يقظتهم ويواجهوا المناورات التي تحاول تشويه النضال وأهدافه الحقيقية وأكدت الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل أن **لا مساومة على حقوق ومطالب الطبقة العاملة مهما بلغت الضغوط...**

ان الاوضاع العسيرة التي تعيشها الطبقة العاملة وهي تنهض بنضالها النقابي والمطلبي دفاعا عن حقوقها، لتقتضي من كل فصائل القوى التقدمية : الاجماع في التضامن مع المناضلين النقابيين المقموعين كيفما كانت انتماءاتهم، وتحمل المسؤولية كاملة في دعم العمل الوحدوى المناهض للظلم والاستغلال.

لقاء الأستاذين عبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمان اليوسفي مع شخصيات اسرائيلية

نقلت الصحيفة الصهيونية "علها مشمار" في عددها الصادر يوم ٤ مارس ١٩٧٩ ، نبأ اجراء "حوار" ما بين الاستاذين عبد الرحيم بوعبيد و عبد الرحمن اليوسفي وشخصيات اسرائيلية من بينها مسؤولين من حزب مابام "الاشتراكي" وشمعون بيريز زعيم "الحزب العمالي الاسرائيلي"، وذلك على هامش مؤتمر الحزب الاشتراكي البرتغالي الذى حضرته وفود عن جل الاحزاب المنتمية للاممية الثانية.

ولقد استغلت الابواق الصهيونية، هذا الحدث الخطير، فقامت الاذاعة الاسرائيلية باداعة نبأ اللقاء على أمواج الاثير، باعتباره أول صوت من المغرب العربي يستجيب علانية لفتح الحوار المباشر مع شخصيات اسرائيلية بارزة ومناقشتهم الرأى في القضية الفلسطينية ، وفي فترة زمنية يزور فيها الرئيس الامريكي ذاته كل من مصر واسرائيل، واضعا كل ثقله للحصول على نتائج أولية لقرارات كامب ديفيد تقضي الى اتفاق ثنائي.

وبغض النظر عن محتوى "الحوار"، فهذه أول مرة يتقابل فيها مسؤولون حزبيون عرب بشخصيات اسرائيلية، اذ أن مبادرات الاستسلام والخوض في أجواء المساومة و"السلام" المزعوم الذى هو موجه أولا وبالنتيجة ضد مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، ان مبادرات من هذا القبيل كانت لحد الان من نصيب الانظمة الرجعية المتآمرة من أمثال النظامين المصرى والمغربي ومن لف حولهما من خدام وعملاء صحفيين كانوا أم أشباه مثقفين مستلبين بالفكر الغربي المناهض للثورة العربية.

يعجز المرء فعلا عن الشرح أو التفسير أو حتى التبرير لمثل هذا العمل. فلا الاعتبارات "التكتيكية" يمكنها أن تنيرنا في هذا المجال ـ من المستفيد من هذا العمل؟ هل يخدم فعلا أى طرف أو قوة وطنية تقدمية عبر الوطن العربي؟ ما هي استراتيجية "تكتيك" الاعتراف بالامر الواقع الاسرائيلي والدعوة "للسلام"؟ ـ ولا المبادىء والرصيد الراسخ الذى اكتسبته الحركة التقدمية المغربية في هذا المجال بمواقفها وممارستها القومية الصحيحة، يمكنهما أن يحتملا أو يقبلا مثل هذه الطعنة الموجهة اليهما مقصودة كانت أم غير مقصودة.

لقد سبق أن أكدت كل القوات الوطنية والتقدمية في المغرب على أن القضية الفلسطينية تعتبر بالنسبة لكافة المناضلين المغاربة جزءا لايتجزء من القضية الوطنية .

فاذا كان الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي قد حاول تفسير مساهمته في تبرير زيارة السادات للقدس المحتلة ـ أثناء رحلاته للشرق العربي حاملا رسائل الملك ـ طمس هذه المساعي التي أدانها المناضلون القاعديون بأن صرح أخيرا أن موقف الحزب هو تبني مواقف منظمة التحرير الفلسطينية . ومن المعروف أن منظمة التحرير تدين أى لقاء مع العدو الصهيوني بأى صفة كانت . فبأى مقياس وتحت أى تبرير يمكن وضع هذه البدعة وبأى منطق يمكن لفها وطمسها ، بعد اجماع المناضلين الفلسطينيين على ادانة سياسة المساومة والاستسلام تجاه العدو الصهيوني ، وذلك خلال المجلس الفلسطيني الاخير ، وهو نفس الموقف الذى أكده المناضلون الاتحاديون وكافة فصائل الحركة التقدمية المغربية.

يبقى أصحاب المبادرة هم المسؤولين الوحيدين عن هذا "الابتداع" المغامر والغريب في تاريخ مواقف الوطنيين والتقدميين العرب، وهم المطالبين بالشرح والمحاسبة أمام المناضلين والرأى العام.

مصطفى المعداوي : مناضل ضد الاستعمار الجديد

في العدد السابق رأينا كيف أن المعداوى كان مناضلا وبحق ليس بالكلمة فقط بل وبالممارسة كذلك الى جانب الكلمة ضد الاستعمار القديم، الا أن المسيرة النضالية للمعداوى ـ الشاعر ـ لم تتوقف بعد الاستقلال الشكلي بل واكبته وواكبها خاصة بعد ما رآه من تقاعس خلال هذه الفترة ، سواء في استمرار القواعد العسكرية الاجنبية على أرض المغرب ، أو على صعيد سياسة التجهيل التي سلكها النظام منذ البداية . فعانق الشعب ثانية ليرافقه في مسيرته الطويلة، وليبقى الى جانبه صامدا، مستفيدا في ذلك مما سبق من تجربة، معتبرا التجربة الجديدة، ومحاولا اعتبار الوضعية بكل تناقضاتها، مركزا في ذلك على الرئيسي منها، رابطا في ذلك الوليد منها بالمولد، والتابع بالمتبوع، متطرقا في شعره الى كل أنواع القهر والاستغلال، والى كل نوع من أنواع الظلم والطغيان التي لا زال شعبنا يعاني منها.

ان نظرة متفحصة الى شعر المعداوى لكافية للدلالة على أن الرجل كان يؤمن ايمانا جازما بشعبه، وذلك من خلال الكلمات التي كثيرا ما رددها أو ترددت في شعره ـ الحب ـ المحبة السلام ـ الفلاح ـ العامل ـ السنابل ـ المصانع الحلم ـ البشارة .

هذه الكلمات كثيرا ما ترددت في شعر المعداوى، ولعلنا نفهم منها أو من خلالها كيف كانت نظرته الى الاشياء وكيف كان ايمانه لهذا الشعب وخاصة بالعمل والفلاح ايمانا قويا وجازما، بل ان الرجل أكثر من ذلك عانق الطلاب والتلاميذ، في معركتهم ، فغنى لهم محاولا في ذلك وصف مشهد من المشاهد التي طالما تكررت ولاتزال تتكرر أثناء قيام الطلبة باضراب لفرض حقوقهم ومطالبهم .

واذا سلوى الحبيبة
بسمة الحي المجاور
تفقد العين فتصرخ
ثم تسقط
ويدوس الحرس الزاهي المنفذ
للتعاليم النبيلة
يد سلوانا الجميلة.
فتكسر

مشهد من المشاهد التي ترددت كثيرا غير أن المعداوى يذهب الى أبعد من ذلك فيسجل ما سبق من عدوان على " سلوى " وعلى كل من سقط أو كسر أو كان مثل سلوى ، في سجل التاريخ، بل في سجل مآسي التاريخ الى جانب ما يتجدد من مآسي، محاولا في ذلك وصف هذا المتجدد، وكما نعرفه أثناء فترة الدخول المدرسي في انتظار آباء التلاميذ الساعات الطوال ان لم نقل الايام بباب المدرسة من أجل تسجيل أبنائهم، ثم ليعدوا بخف حنين ان لم يكن الابن من مواليد شهر اكتوبر.

سجل التاريخ مأساة أليمة
ومآسي أخريات تتجدد
هاهنا حول جدار المدرسة
حيث يقضي الناس ليلات طويلة
في بلادى
بلاد الخضرة والساعد الاسمر

والمعداوى لم يقتصر في شعره على تصوير ما يعيشه أو يراه بشعره. بل حاول أن يشارك الجماهير في كل همومها ومشاكلها، سواء في المصنع أو الضيعة أو المدرسة أو غيرها، لقد حاول أن يجعل من الشعر ان لم نقل أنه جعل منه صورا لواقع الجماهير الكادحة والمسحوقة، فقد رأى أن الاستعمار لازال جاثما على أرضنا، سالبا خيراتنا، بل أكثر من ذلك طاردا أهلنا ومنتهكا عرضنا في القاعدة التي خصصت للامريكان، فلم يركز في شعره على الاذناب والسماسرة، بل وجه رسالته مباشرة الى زعيم هؤلاء الاذناب الى الرئيس ايزنهاور آنئذ ، متفطنا في ذلك أن الاستعمار لم يغير شيئا من أسلوبه وانما غير قبضته بقبضة تمكنه من الاستحكام في الامر أكثر.

سيدى الرئيس
تحية من واقف
خلف السياج
سياج قاعدة النواصر
من ألف شهر ، لايزال مرابطا
خلف السياج
تحية ممزوجة
بالحب للحقل السليب.

لقد آمن المعداوى بقضية الفلاح المسلوب الارض والمنهوك العرض فعاش قضيته وشاركه مأساته، ليصورها أبدع تصوير ، فالفلاح والعامل في قصائد المعداوى هما الحلم ولهم يغني، لعوائلهم في الشوارع وأبنائهم في المدارس، ولعلنا نستشف ذلك من خلال قصائده ومن خلال الكلمات التي طالما رددها على مسامعنا.

آمنت بالفلاح في الشرق المجلل بالبشائر
تتعانق الامجاد في محراثه برضى المقادر
بالعمل الوثاب يصنع بانتفاضته المصائر

في شعره واضح كل الوضوح ، لايؤمن بشيء آخر غير الفلاح والعامل، وهو لايمانه هذا يغني ومنه يستمد شعره، هذا الايمان الذى طالما طمح الى التغيير والذى طالما اعترضته الحواجز، والذىطالما ظمئ الى المنبع الزاخر والى النور في كل معنى، لايكتفي المعداوى في شعره بتصوير حالته، بل انه يتجاوز ذلك لتوعيته وطرح البديل بين يديه، محاولا في ذلك التوضيح بأن العدو الاساسي أو التناقض الرئيسي يتمثل في الحكام وصانعيهم، فالتوعية لديه لا تقتصر على التنظير أوبكلام يطلق على عواهنه، بل انه شيء ملموس، يلمسه العامل والفلاح، وقد لامسه هذا الاخيرفي طرده من "قاعدة النواصر" (الحقل السليب) أو في قواعد أخرى لحقتها فيما بعد، كما لامسه العامل في الطرد وفي الالتحاق بجيوش العاطلين. فالروءية في شعر المعداوى واضحة انها الربط ما بين الحاكم المحلي وصانعه، وقد رأينا ذلك واضحا من خلال شعره في المدرسة وشعره أو رسالته الى الرئيس ايزنهاور، محاولا مزج النظرية بالواقع ، فلم يكن حلمه بذلك أو ظمأه ضربا من الخيال، بل كان حلمه نوعا من التغيير الذى طالما سعى اليه.

ظمئنا الى المنبع الزاخر
ظمئنا الى النور في كل معنى
ظمئنا الى البسمة المشرقة
على شفة الاشقياء

لقد ظل المعداوى يفرض نفسه علينا بالحاح، خاصة أولئك الذين حاولوا تجاهله، وتجاهل شعره، فشعره أو صوره لاتزال تتكرر وتتكرر وان كانوا لا يجهدون أنفسهم في الالتفات اليه والى شعره، ذلك لان مكانته رسمت بين الشعراء العظام من أمثال لوركا ونيرودا وغيرهما، ولان شعره كان من الشعب واليه، فطبع مكانته بينهم باحترام وتقدير.

تحت شعار "الدفاع عن الوحدة الترابية والمسيرة الاقتصادية كل لا يتجزأ" يشن النظام حملة مسعورة على النضلات العمالية والشعبية . فأمام المد النضالي العارم الذى تعرفه بلادنا منذ أسابيع وفي مختلف القطاعات والمرافق الحيوية، لم تجد أجهزة اعلام النظام الرسمية منها وغير الرسمية مبررا ، للدفاع عن مصالح أقلية الاستغلاليين المرتبطين بالدوائر الرأسمالية العالمية، غير التلويح بخطر الاضرابات واضرارها ب"مصالح الوطن العليا" وتفكيك الجبهة الداخلية في الوقت الذى يجب أن تتلاحم هذه الجبهة لمواجهة العدو الخارجي. بل أن الامر وصل بها لحد التلويح بامكانية الغاء حق الاضراب.

هكذا ومنذ صيف ١٩٧٤، أصبح التخفي وراء يافطة"الوطنية" الاسلوب المفضل للطبقة السائدة لمواجهة الوضع الداخلي. وهذا الامر ليس غريبا في حد ذاته، فالنظام اللاوطني استهدف من جملة ما استهدفه من طرح القضية الوطنية، توظيفها داخليا بتمييع وتمويه حقيقة الصراع الطبقي وستره باجماع وطني مزعوم لم يعد يقنع حتى أكثر المتحمسين في طرحه بالامس القريب. وما الدعوة للسلم الاجتماعي والتقشف وغيرها الى جانب الترويج بأن الازمة الاقتصادية الحالية ترجع في عمقها للمجهود الدفاعي، سوى محاولات يائسة لتغطية عجز النظام عن تلبية أدنى المطالب النقابية التي يفرضها احتدام الازمة وتدهور الاحوال المعيشية لاوسع الجماهير الكادحة .

وحتى لو أخذنا من باب الجدل، بمنطق الوطنية كما يطرحه النظام، فان الواقع الذى لا يمكن تجاوزه ولاتغطيته هو أن الجماهير الشعبية الكادحة هي التي تؤدى الثمن أولا وأخيرا. ومهما كانت الواجهة . وعلى العكس من ذلك أثبتت الطبقة الاقطاعية الرأسمالية السائدة أن شغلها الشاغل هو تقوية مواقعها الطبقية وتكديس الثروات بأسهل الطرق وأوفرها ربحا، ولو تعلق الامر بقضية في مستوى السيادة بل أكثر من ذلك، أثبتت أنها عاجزة حتى عن تحقيق استكمال الوحدة الترابية بمفهومها الضيق

ان النضالات التي تخوضها الجماهير العمالية والشعبية، نضالات مشروعة تجد مبررها الموضوعي في الواقع المأساوى الذى تعاني منه هذه الجماهير وفي الافاق المظلمة التي تلمس من خلال تكريس السياسة الاقتصادية القائمة على الاستغلال والتبعية. ان الطبقة العاملة المغربية طليعة نضال شعبنا تقف اليوم في صمود واستماتة للتصدى لمسلسل التفقير الرهيب بنضالاتها الوحدوية. ان الطبقة العاملة التي عرفت كيف تتصدى للانحراف البيروقراطي والجمود الذى فرضته قيادة الاتحاد المغربي للشغل، وبادرت الى خلق اطارها النقابي الموحد : الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل، ستعرف كيف تفرض مطالبها العادلة رغم الاستفزازات القمعية ورغم مناورات النظام سواء اختفت وراء الوطنية أو هللت بالسلم الاجتماعي المزعوم .

فمهما كان حجم المؤثرات الظرفية العينية ان الازمة الاقتصادية الاجتماعية المحتدة هي ازمة هيكلية في جوهرها وأساسها . أزمة ناجمة عن سياسة طبقية ما انفكت تنهجها الدولة لخدمة مصالح الفئات المستغلة الطفيلية على حساب الجماهير الشعبية الكادحة التي تعرف أوضاعها اقتصاديا واجتماعيا تدهورا مستمرا متفاقما.

أزمة السياسة الاقتصادية اللاشعبية :

واقع مر وآفاق مسدودة

ان ابراز الواقع المتردى الذى تعرفه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا يقتضي بادئ دى بدء، تسليط الاضواء على السياسة الاقتصادية للدولة ونتائجها الملموسة من خلال كشف فشل التصميم الخماسي في تحقيق أهدافه المرسومة وعجز وقفة التأمل التي يجسدها المخطط الثلاثي الحالي عن تدارك الوضع ولا حتى عن الحفاظ على الواقع المتأزم في وضعه الحالي .

لقد انطلق التصميم الخماسي حسب واضعيه من ضرورة تحقيق تطور انمائي كبير و"توزيع نتائج هذا النمو بشكل أكثر عدالة من الماضي" . غير أن هذا التخطيط فشل فشلا ذريعا لا في تحقيق أهدافه المرسومة فحسب بل حتى في الحيلولة دون تعميق الفوراق الطبقية بالشكل الخطير الذى آلت اليه حاليا .

* ففي القطاع الفلاحي الذى يستمد أهميته الكبيرة من حيث كونه يشمل ٣ على ٥ من السكان العاملون بالمغرب وما بين ٦٠ الى ٦٥ في المائة من مجموع السكان، تميزت الوضعية بالتقهقر والتأزم . فرغم الاولوية التي حظي بها هذا القطاع الى جانب السياحة وفقالتوجيهات صندوق النقد الدولي و"البنك الدولي للانماء والتعمير"، فانه ظل ولايزال خاضعا لتقلبات المناخ ولتأثيرات السوق العالمية. ان العجز الذى يعرفه هذا القطاع في الميزان التجارى منذ ١٩٧٤ وطوال مدة التخطيط الخماسي أصبح بمعدل ٤٠ في المائة. فاذا كانت الصادرات الفلاحية سنة ١٩٦٩ تغطي ضعف الواردات (بكسر الضاد) فان العكس تماما أصبح يحصل منذ ١٩٧٥ ولا أدل على هذا التقهقر من الانخفاض المتصاعد الذى يعرفه الاكتفاء الذاتي من المواد الزراعية الغذائية. فبعد أن كان المغرب في السابق يغطي أهم حاجياته الغذائية من الفلاحة بل ويصدر جزءا منها، فانه اليوم أصبح يستورد الزيوت والحليب واللحوم والحبوب (سنة١٩٧٧) استورد ١٢ مليون طن من القمح) . ومعلوم أن الحبوب كانت تسد ٨٦ في المائة من الحاجيات الاستهلاكية في الستينات ،الا أنهاتضاءلت الى ٧٨ في المائة منذ بداية السبعينات . فبدل ٤٤،٥ مليون قنطار من الحبوب التي كان المخطط الخماسي يتوقع انتاجها، لم يتعد معدل الانتاج د ٣٩،٠ مليون قنطار . أما الزيوت التي كان المخطط يتوقع انتاجا يصل الى ٣١٣،٧٥٠ مليون طن، فلم يتعد معدل انتاجها ٢٤٠،٧٥٠ مليون طن .

←

ان هذا الانخفاظ المريع في سد حاجياتنا الغذائية يبرز مدى الازمة التي تطبع السياسة الفلاحية ومدى انعكاسها على الوضع الاقتصادي العام بالنظر لاهمية حصة هذا القطاع في الانتاج الداخلي العام.

* أما السياحة التي حظيت هي الاخرى بالاولوية من طرف الدولة، فان مردودها من العملة الصعبة لم يكن في مستوى الاستثمارات الكبيرة التي بذلت في هذا المجال. وتكفي المقارنة هنا بين مردود السياحة من العملة الصعبة الذى وصل الى ١٥٠ مليار سنتم ومردود العمال المهاجرين الذى وصل الى ٢٧٠ مليار سنتم لتتضح هذه المسألة. لقد كان التصميم الخماسي يتوقع أن يصل عدد السواح الى ٢،٧ مليون سائحا غير أن هذا العدد لم يتجاوز ١،٥ مليون سائح حسب الارقام الرسمية من بينهم ٣٤٥ الف مغربي مهاجر!

* في الصناعة: كان توقع التصميم الخماسي هو أن تصل مساهمة الصناعة في الانتاج الداخلي الخام الى ٢٢ في المائة لكنها لم تتجاوز نسبة ١٥ في المائة وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة لمساهمة الفلاحة (١٧،٤في المائة) ومساهمة القطاع الثالث (٥١،٢ في المائة). كما أن التصميم الخماسي كان يتوقع معدلا للنمو الصناعي يصل الى ١١ في المائة، لكنه لم يتجاوز في الواقع معدل ٦،٩ في المائة. ويمكن تسجيل التقدم الكمي الحاصل في مجال الصناعة (من ١٨٤٠ مليون درهم سنة ١٩٧٢، الى ٢٥٨٠ مليون درهم سنة ١٩٧٧). لكن الملاحظة الاساسية التي تفرض نفسها هي أن هذا التطور لا يعني نموا عاما موسعا لصالح أوسع الفئات الشعبية ولايعني كذلك تحولا هاما في توجهات الدولة في المجال الصناعي. فهو تطور لايتعلق الا بالصناعات التحويلية الموجهة الى تغطية جزء من الواردات (مثل صناعة السكر والكيماويات..) والى التصدير (الصناعة الفلاحية والنسيج مثلا..). فالاختيار الاساسي في هذا القطاع والقاضي بتجاهل الصناعات الاساسية لايزال سائدا. وأكبر دليل على ذلك هو محاربة مشروع هام مثل صناعة الصلب والفولاذ بالناضور الذى من شأنه فعلا أن يشكل بداية لوضع قاعدة للتصنيع الاساسي. وهكذا، فان تراجع الحكومة عن ابعاد الصناعة عن مجال الاولويات الذى سارت عليه منذ سنة ١٩٦٤ ولغاية بداية التصميم الخماسي، لم يؤدى الى "الاقلاع الاقتصادى" المنتظر وليس من شأنه أن يحقق ذلك مادامت السياسة الاقتصادية للدولة خاضعة لتوجيهات الرأسمال العالمي ولضرورات تقسيم العمل الدولي.

* أما على مستوى المرافق الاجتماعية، فان النتائج كانت بعيدة كل البعد عن سد أدنى الحاجيات الوطنية. ففي مجال تكوين الاطر ورغم التقدم النسبي في تكوين الاطرالعليا، فان الخلل في التكوين العلمي والتقني والمهني وبعده عن تلبية متطلبات النمو والتقدم لايزال هو الطابع السائد. حيث أن ٢على ٣ الاطر العليا المكونة هي أطر أدبية وقانونية واقتصادية وثلث فقط في المجال العلمي والتقني. ويمكن ملاحظة هذا الخلل أيضا على مستوى عدد الاطباء الذى لم يتجاوز – في أوائل سنة ١٩٧٦ – ١٣١٣ طبيبا من بينهم ٦٥ في المائة من الاجانب. أى أن النقص في هذا المجال يقارب ٣٠ في المائة. وقد كان التصميم الخماسي يتوقع تكوين ٧٦٣٠٠ شخص من الاطر والتقنيون والعمال المختصون .. لكن النتيجة لم تتعد ٣٦٧٥٠ شخصا. وفي التعليم الثانوى نجد أن ما يفوق ٦٥ في المائة من أساتذة العلوم هم من الاجانب. وتجدر الاشارة في هذا المجال الى تصفية الدولة للسلك الاول من التعليم التقني الثانوى فضلا عن تصفية المدرسة العليا للاساتذة منذ سنوات. أما في مجال التكوين المهني، فان النتائج التي حققها المكتب الوطني للتكوين ليست حتى في مستوى اعتماداته المالية. حيث أن مجموع المستفيذين من خدمات المكتب لا يتجاوز ١٣٠٠٠ شخص. وفيما يخص التشغيل نص المخطط على خلق ٦٠،٠٠٠= عمل جديد لكنه لم يستطع تحقيق حتى نصف هذا الرقم. وبالمقابل فان الخلل ما بين الاسعار والاجور عرف تعميقا كبيرا بحيث أن مؤشر الاسعار ارتفع بنسبة ٧٧ في المائة من سنة ١٩٧٣ الى سنة ١٩٧٧، في حين لم يرتفع الحد الادنى للاجور المهنية من سنة ١٩٧١ الى سنة ١٩٧٧، الا بنسبة ٤٧ في المائة ولم يرتفع الحد الادنى للاجور الزراعية في نفس الفترة الا بنسبة ٤٤ في المائة.

* أما عن "التوازن المالي" والحد من من تفاقم المديونية للخارج والعجز التجارى المتصاعد، فان مقارنة بسيطة ما بين توقعات

←

من أجل التحرر

وتعني يايجاز : استكمال السيادة الوطنية ، وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية، بتقويض كل الهياكل الاستعمارية والاقطاعية ووضع حد لتأثير الفكر الاقطاعي والاستعمارى باسترجاع كامل الاعتبارات للمكتسبات التقدمية لتراث

1 - تحقيق وحدة الشعب المغربي عن طريق تتميم وحدته الترابية وتحقيق السيادة الوطنية الكاملة بدون تقسيم أو مساومة مع الأمبريالية والاستعمار الجديد، واجلاء كل القواعد العسكرية الأجنبية الجاثمة فوق ترابنا.

2 - حل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات ديموقراطية فعلية تجسم سيادة الشعب. وذلك عن طريق دعوة مجلس تأسيسي وتشريعي منتخب انتخابا حرا ديموقراطيا، مجلس يقر بالديموقراطية السياسية، واحترام الحريات العامة وحقوق المواطن، والديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقويض الهياكل الاقطاعية والاستعمارية القائمة، وتطبيق الاختيارات الوطنية التي تخدم مصالح الشعب المغربي.

3 - تحقيق اصلاح زراعي حقيقي يصفي الهياكل الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية في البادية، ويسمح بتطبيق فعلي لشعار: «الأرض لمن يحرثها»، ويكبح الاتجاه التصديرى المتوجه نحو خدمة السوق الخارجية، لاعطاء الأسبقية لتلبية الحاجات الوطنية، وضمان التراكم الضرورى للبناء والتشييد.

ان الاصلاح الزراعي الحقيقي لا يكتفي بعملية تحديد الملكية واعداة توزيع الأراضي توزيعا عادلا، بل عليه أن يفتح المجال للانتاج التعاوني ليس بشكل بيروقراطي وقمعي، لكن عن طريق التوعية والاقناع، واثبات مزايا الانتاج والتعاون الجماعي، لا سيما ان العقلية الجماعية ليست بالغريبة عن اصول مجتمعنا وتقاليد جماهيرنا الشعبية في البادية.

ان الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن يجعل من الاصلاح الزراعي العادل والحازم عمودا فقريا ضمن مجموع التغييرات الجذرية التي على الثورة الوطنية أن تقوم بها.

4 - تصنيع البلاد وتجهيزها في اطار تصنيع وطني تقدمي : تحظى فيه الصناعات الأساسية بالأولوية، ويضع حدا للتبعية الصناعية عبر الصناعات التحويلية التي تلعب مجرد دور مكمل للاقتصاد الأمبريالي.

ومن أجل ذلك، فلا مناص من تأميم القطاعات الأساسية كالمناجم والصناعات الثقيلة التي يتم خلقها، والصناعات التحويلية والتركيبية الكبيرة الحجم والتي تلعب دورا ملحوظا في الاقتصاد الوطني ككل.

واذا كان التصنيع يشكل القاعدة الصلبة التي تنبني عليها كل تنمية اقتصادية وكل تقدم وتحرر حقيقي. فانه لا ينبغي أن يتم بشكل معزول أو كهدف في حد ذاته، بل عليه ان يرتبط ويكمل مهام الاصلاح الزراعي ضمن خطة اقتصادية وطنية متكاملة تحقق الربط والانسجام بين مختلف المرافق والقطاعات الاقتصادية.

5 - تأميم التجارة الخارجية وانهاء دورها في السمسرة لصالح الرأسمال الدولى وجعلها منسجمة ومكملة للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تبادل خارجي مبني على أسس مقبولة، وخالية من أي مظهر من مظاهر التبعية والخضوع.

وبنفس الأهمية على الأقل، تأميم قطاع المالية والأبناك الكبرى، وجعله في خدمة التصميم الاقتصادي العام. يوزع الأسبقيات ويمنح الوسائل العملية لانجاز الأهداف الاقتصادية الوطنية.

6 - اقامة تعليم وطني تقدمي. تعليم ديموقراطي معرب ممغرب ومعمم. ان سياسة التضليل والتجهيل الراهنة والتي جعلت 76٪ من الشعب المغربي يعاني من الأمية، تفرض جهدا كبيرا وتغييرات

التصميم الخماسي والنتائج الملموسة توضح مدى الخلل الحاصل بين الصادرات والواردات. توقع التصميم الخماسي أن ترتفع الصادرات بمعدل سنوي قدره ١٠ في المائة وأن ترتفع الواردات بمعدل سنوي قدره لايتعدى ٨ في المائة غير أن الذي حصل هو أن الصادرات ارتفعت في المتوسط بمعدل ٢٠،٧ في المائة وارتفعت الواردات بمعدل ٣٣،٨ في المائة. هذا الخلل الذي يجد تعبيره في ارتفاع العجز التجاري من ٩٣٦ مليون درهم سنة ١٩٧٣ (بداية التخطيط) الى ٨٥٤١ مليون درهم سنة ١٩٧٧ (نهاية التخطيط). والادهى من ذلك، أن التخطيط كان يتوقع تحقيق فائض في ميزان الاداءات بما قيمته ٨٤٩ مليون درهم سنة لكنه حصل على عجز قدره ٣٠٠ مليون درهم.

وخلاصة القول أن المخطط الخماسي فشل في تحقيق أهدافه التي تبقى في حد ذاتها بعيدة عن الطموح الى بناء اقتصاد وطني متكامل ومستقل. فالنمو النسبي المحقق لا يشكل نموا اقتصاديا وانما نموا في ثروات وأرباح الاستغلاليين الطفيليين والسماسرة والملاكين الكبار. أما شقة الفوارق بين الفئات الاجتماعية فقد ازدادت هوة وعمقا. ويبرز هذا الفشل في الملاحظات الثلاث التالية:

١ ــ لا تغيير ملموس وذو دلالة على مستوى الهياكل. فتركيبة الانتاج الداخلي الخام ظلت مستقرة باستثناء النمو النسبي في البناء والاشغال العمومية (من ٧٤٠ مليون درهم سنة ١٩٧٢ الى ١٨٠٠ مليون درهم سنة ١٩٧٧). ولايزال الطابع المهيمن على الفلاحة هو الضعف والخضوع لتقلبات الطقس والمناخ ولمتطلبات السوق الخارجية، بل التقهقر الذي يتجسد على الخصوص في العجز المتصاعد في المواد الغذائية

كما أن السمة العامة السائدة هي التبعية المطلقة للتصدير. بالاضافة الى غياب أي توجه نحو الصناعة الاساسية. (اجهاض مشروع مركب الناظور). وتزداد هذه المسألة حدة مع ضعف القطاع الخاص وتلهفه على الجرى وراء الربح الباهض والسريع بأقل كلفة، حيث نجد أن الرأسمال الخاص يتوجه بالاساس نحو المضاربات العقارية والسياحية. وهذه كذلك هي سمة استثمارات "البترودولار" القادمة من الخليج. فهي رغم أهميتها المتزايدة تكاد تنحصر في مجالين: العقارات والسياحة. وقد أصبحت السعودية والكويت تحتلان حاليا المرتبة الثالثة والرابعة في الاستثمارات الاجنبية بعد فرنسا والولايات المتحدة وقبل ألمانيا الغربية.

٢ ــ تعميق التبعية ازاء الرأسمال العالمي ماليا وتجاريا وتكنولوجيا.

٣ ــ تعميق الفوارق الطبقية واتساع هوتها.

بعد تسجيل هذا الواقع المتردى وبعد اضطرار المسؤولين أنفسهم للاعتراف بحدة الازمة وخطورتها يمكننا أن نتساءل عن مدى امكانيات المخطط الثلاثي لايجاد الحلول الملائمة أو على الاقل لايقاف تدهور الاوضاع.

هذه هي الملاحظة الرئيسية التي تفرض نفسها. فالمخطط الاخير يحصر هدفه في مواجهة اختلال التوازن المالي. وهو يعتمد في هذا على التقشف في مجال الاستثمار. بل الاخطر من ذلك أن مهمة القطاع الخاص ستتوسع في حين سيتقلص حجم استثمارات الدولة من (١١،٧ مليار درهم سنة ١٩٧٧ الى ٦،٨ مليار درهم سنة ١٩٧٩). وستبلغ الديون نحو الخارج ٢٣ في المائة من قيمة الصادرات.

ان خطورة المخطط الثلاثي الجديد تتجلى في مسألتين لهما تأثير مباشر في اوضاع الجماهير: تعاظم العجز الغذائي في السنوات القادمة وتزايد البطالة بشكل مهول، حيث يتوقع المخطط أن تنخفض نسبة التشغيل الى ٤،١ في المائة في السنة بدل ٥،٩ في المائة في المخطط الخماسي.

ان الافاق التي تبدو من خلال الواقع الاقتصادي الراهن ومن خلال سياسة الدولة، آفاق مظلمة. انها نتيجة طبيعية للسياسة التي انتهجتها الدولة منذ سنوات: سياسة التفقير المستمر للفقراء وتوسيع ثروات وأرباح طبقة طفيلية لا تتوفر على أدنى حس وطني. ولنلمس أكثر الطابع الطبقي لهذه السياسة يجذر بنا تناول التدهور الذي تعرفه الاوضاع الاجتماعية لاوسع الجماهير الكادحة.

ان انعكاسات الواقع الاقتصادي على المستوى الاجتماعي تتلخص في تعميق الهوة أكثر فأكثر بين أوسع الجماهير الشعبية الكادحة وحفنة من الملاكين العقاريين الكبار والرأسماليين الطفيليين. ففي البادية المغربية حيث يعيش أكثر من ٦٠ في المائة من السكان يتجلى هذا

الوطني الحقيقي

وحضارة شعبنا، وحل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات ديموقراطية تضع حدا للحكم المطلق، وتحقيق سيادة الشعب.

وبناء على ذلك، فان مرحلة التحرر الوطني، يجب في تقديرنا أن تحقق الاهداف الاساسية التالية:

عميقة لاقامة تعليم يساهم بشكل فعال في تحقيق التحرر الثقافي وخدمة التنمية الاقتصادية والتقدم التيكنولوجي.

ومن أجل ذلك، فعلى السياسة الوطنية أن تحقق باستعجال أهدافا ملحة، نذكر منها على الخصوص:

- تعميم التعليم الابتدائي على الأقل، تعميما تاما في البادية والمدينة.
- تحديد محتوى البرامج بشكل يرتبط ويلبي حاجيات الانتاج، وتوسيع التعليم الجامعي واصلاحه.

- اعادة الاعتبار للوظيفة التعليمية وتشجيعها.

ان سياسة تعليمية وطنية ديموقراطية وتقدمية عليها ليس فقط أن تساهم في خدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة، بل كذلك التعريف بالتراث الوطني وابرازه والعمل على بلورة ثقافة وطنية أصيلة، وتجنيد كل الامكانيات لتوسيع تأثيرها وتعداد أشكال التعبير عنها (الأدب، المسرح، السينما، الوسائل الاعلامية، الانتاج الفني بشكل عام ...).

7 - نهج سياسة تقدمية في مختلف الميادين الاجتماعية. كالصحة، دمقرطتها واعادة تنظيمها وتزويدها ببنيات تحتية تسمح باعطائها طابعا جماهيريا يضمن حق المعالجة والصحة السليمة لكل المواطنين. وفي ميدان الشغل، وضع حد لتفاقم البطالة والقضاء عليها تدريجيا، والرفع من مستوى القوة الشرائية للكادحين وكبح التفاوت بين ارتفاع الأسعار والأجور. وبالنسبة للشبيبة، منحها امكانيات التكوين والشغل والتثقيف حتى تكون مؤهلة فعلا لأن تشكل جيل المستقبل الضامن لتقدم البلاد وازدهارها. وبالنسبة للمرأة، تحريرها من أغلال العهد الاقطاعي وتوفير امكانية مساهمتها جنبا الى جنب مع الرجل في عملية البناء الوطني والتقدمي.

8 - جعل جهاز الدولة في خدمة الشعب بتغيير اوضاع الادارة تغييرا جذريا وجعلها في خدمة الجماهير بدل العكس، والغاء كل القوانين الموروثة من الاستعمار أو اللاحقة من أجل توطيد سيطرة الاستعمار الجديد، وتثبيت الحكم المطلق بالطبقة السائدة.

ومقابل ذلك ضمان الحريات العامة ومساهمة الجماهير في حل المشاكل وفق مبادىء العدالة الاجتماعية. أما بالنسبة للأمن والدفاع الوطني، فيجب أن يتوجها من جهة الى تحقيق العدالة والطمأنينة، ومنع كل محاولة تسعى الى حرمان الجماهير الشعبية من مكاسبها، والعودة بها الى عهد الاستبداد والطغيان عن طريق الثورة المضادة ... ومن جهة ثانية، جعل القوات المسلحة في مستوى الدفاع عن حوزة الوطن والمساهمة الفعالة في المعركة الوطنية الديموقراطية المناهضة للامبريالية.

9 - نهج سياسة قومية تحررية وحدوية. سياسة تلتحم مع النضال القومي العربي - وفي مقدمته نضال الشعب الفلسطيني الذي يجب دعمه دعما مطلقا لا مشروطا - الرامي الى مواجهة استراتيجية الاستعمار والأمبريالية وعملائها المحليين، وتحرير أمتنا العربية تحريرا كاملا، والتقدم بخطوات ايجابية نحو وحدتها وازدهارها.

وفي هذا الاطار العمل على حشد كل الطاقات الوطنية والتقدمية في المغرب العربي لتحرير كافة أجزائه من سيطرة الاستعمار بشكليه القديم والجديد كخطوة أساسية نحو تحقيق وحدة شعوبه. وبناء صرح مغرب عربي متحرر موحد ومتقدم.

10 - نهج سياسة خارجية تحررية معادية للاستعمار والأمبريالية مبنية على مبادىء السلام واستقلال الشعوب وأمنها. وبالتالي، التازر والتضامن مع كل الحركات التقدمية في العالم، والانتماء بشكل صريح لمعسكر التحرر والتقدم ضد معسكر الأمبريالية والرجعية.

الواقع المزرى بمقارنة بسيطة بين دخل أعلى السلم الاجتماعي ودخل الاغلبية المسحوقة التي تشكل أسفله:

ـ ٤٩٠ ٠٠٠ فلاح (من أصل مليونيين تقريبا)، ليست لهم أرض، ولهم مدخول سنوى يقل عن ٨٠٠ درهم.

ـ ١ ٠٨٩ ٥١٠ فلاح (٥٦،٥ في المائة) يملكون نحو هكتارين للواحد، لهم مدخول سنوى يصل الى ١٢٥٠ درهم.

ـ ٢٥٠٠ فلاح يملكون في المتوسط ٣٠٠ هكتار للواحد، لهم مدخول سنوى متوسط يصل الى ١١٥ ٧٣٠ درهم.

كما يمكن لمس هذا الواقع من خلال ملاحظة تطور الفرق في المداخيل بين ١٠ في المائة من السكان الاكثر غنى و١٠ في المائة من السكان الاكثر فقرا. ففي سنة ١٩٦٠ كان دخل الفئة الاولى يفوق دخل الفئة الثانية عشر مرات. وفي سنة ١٩٧٧ أصبح دخل ١٠/ من السكان الاكثر غنى يفوق دخل ١٠/ من السكان الاكثر فقرا بما يقارب ٥٥ مرة. لقد تزايد دخل الاغنياء بنسبة سنوية تقارب ١٠ في المائة.

ان تعميق هوة الفوارق الاجتماعية ليس قدرا نزل بالصدفة. انه نتيجة طبيعية لاختيارات الدولة (وبالتالي الطبقة السائدة) في المجال الاقتصادى والاجتماعي. ففي القطاع الفلاحي تعطى الاولوية والامتيازات للاراضي السقوية حيث يسيطر ١٥ في المائة من الملاكين الكبار على نصف الاراضي تقريبا في حين أن ٥٠ في المائة من الملاكين الصغار لا يملكون الا حوالي ١٢ في المائة من الاراضي. كما أن كبار الملاك هم المستفيدون الاساسيون وأحيانا الوحيدون من الاعتمادات المالية والاعانات التي توفرها الدولة على شكل قروض أو اعانات في مجال تربية المواشي.. الخ. ونفس الامر بالنسبة للسدود الكبرى التي كلفت مصاريف باهضة. أما عملية استرجاع وتوزيع أراضي المعمرين فقد كانت لصالح المعمرين المغاربة الجدد، ناهيك عن أن الدولة لم تستطع تحقيق حتى توقعاتها في هذا المجال. حيث أن التصميم الخماسي كان يطمح لتوزيع ٥٠٠ ٣٩٥ هكتار لكن التوزيع لم يشمل الا ٠٠٠ ١٦٠ هكتار أى أقل من النصف. وتسرى نفس الملاحظة على عملية المغربة لدرجة أن جريدة من جرائد النظام مثل الميثق لم تستطع رغم اللعب بالكلمات، انكار هذا الواقع، حيث تسجل في افتتاحيتها بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٧٩:

"في المجال الفلاحي نركز حول استرجاع الاراضي من المعمرين الاجانب. هذه العملية التي كانت كسبا وطنيا رغم ما أحيط بها من ظروف في التطبيق والتسليم، ان استرجاع الاراضي الذى كان من المفروض أن ينمي الانتاج الفلاحي ويدعم مقدرة الفلاحين الصغار وامكانياتهم، تحول الى شركتين كان الامل معقودا عليهما لتسيير هذه الاراضي، "وفق ادارة عصرية مرنة" هما شركة التنمية الفلاحية، (صوديا) وشركة تسيير الاراضي الفلاحية، (صوجيتا) والكل يعلم النتائج التي تعطيها الشركات المذكورة في الميدان الفلاحي مضافا اليها الازمات المتوالية لمكتب التسويق والتصدير.

أما في القطاع التجارى فقد كان الامل أن تؤدى عملية المغربة الى الزيادة في تقليل شقة الفوارق بين الفئات الاجتماعية، غير أن التطبيق العملي كان بيد فئة محدودة من المترفين وذوى الرساميل والاموال الجاهزة.

وهكذا نجد أن توزيع الاراضي والمغربة لم توظف كما ادعى التصميم لتقليل شقة الفوارق الاجتماعية بل على العكس في تعميقها. وكان ذلك أيضا مآل التنمية اللامركزية حيث أن ناحيتي الرباط والدار البيضاء تحتكران دائما حصة الاسد من حيث الخدمات الادارية وامكانيات العمل فلاحيا وصناعيا وبالطبع من حيث كثافة الهجرة القروية واتساع مدن القصدير.

ان السياسة الاقتصادية للدولة ذات طابع طبقي واضح. وهو يزداد وضوحا مع الرفع من شأن استثمارات القطاع الخاص على حساب استثمارات الدولة. رغم أن التجربة أظهرت بشكل ساطع أن الرأسمال الخاص رغم التسهيلات الخيالية الممنوحة له (قوانين الاستثمار..) لا يبحث الا على الربح الباهض والسريع وبأقل كلفة ممكنة، كما أن مساهمته في المداخيل الجبائية تبقى ضعيفة وبخاصة في القطاع الفلاحي.

أما الضحية الاولى لهذه الاختيارات فهي الجماهير الشعبية الكادحة التي تعرف أوضاعها العامة اقتصاديا واجتماعيا تدهورا مستمرا ومتزايدا. ويمكن لمس هذا التدهور في النقط التالية:

١ ـ تفشي البطالة: ان انعدام تخطيط علمي وطني يراعي حاجيات الاقتصاد ويستوعب اليد العاملة العاطلة أوتلك التي تنزل الى سوق العمل سنويا، يؤدى الى استفحال ظاهرة البطالة بمختلف أشكالها. فاذا كان النمو الديموغرافي يسير بوتيرة تقارب ٤ في المائة فان النسبة الاجمالية لخلق فرص عمل جديدة لاتتعدى ٢ في المائة سنويا، حيث أن هناك أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص ينزلون لسوق العمل سنويا في حين أن توقعات الدولة لاتتعدى امكانية خلق ١١٨ ٧١ فرصة عمل، وهي امكانية مشكوك فيها بالنظر للامكانيات المحدودة الموفرة لهذا الغرض. ان عدد العاطلين عن العمل يصل حاليا الى أزيد من مليون شخص. وهذا الواقع يزداد استفحالا مع الطرد المنهجي والتسريحات التي يتعرض لها مئات العمال كل يوم.

٢ ـ تدهور القوة الشرائية: تعرف القدرة الشرائية انخفاضا مستمرا منذ سنة ١٩٦٢ بمعدل سنوى قدره ٤ في المائة على الاقل. وينعكس هذا الامر على مستوى الاستهلاك حيث انخفض هذا الاستهلاك بنسبة ١٠ في المائة بالنسبة لاربعين في المائة من السكان. ويرجع هذا التدهو للخلل المتفاقم ما بين مستوى الاجور ومستوى الاسعار، ففي حين أن مؤشر الاسعار ارتفع بنسبة ٧٧ في المائة من سنة ١٩٧٣ الى سنة ١٩٧٧ لم يرتفع الحد الادنى للاجورالمهنية من ١٩٧١ الى ١٩٧٧ الا بنسبة ٤٧ في المائة ولم الحد الادنى للاجور الزراعية الا بنسبة ٤٤ في المائة في نفس الفترة. وهذا الفارق لا يزداد الا توسعا منذ ١٩٧٧. ان الاجور لا تساير معدل ارتفاع الاسعار (١٣ في المائة سنة١٩٧٧) وباعتراف الدوائر الرسمية. أما السلم المتحرك للاجور فقد وقع التخلي عنه عمليا منذ ١٩٦٢. كما بقيت التعويضات العائلية مجمدة في ٢٤ درهما منذ ١٩٦٤، وستصبح ٣٤ درهما. لكن هذه الزيادة بعيدة كل البعد عن التأثير في تدهور القدرة الشرائية. ان تقديرات الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل تحدد قيمة الحد الادنى للاجور في ١٠٠٠ درهم شهريا حسب مستوى ارتفاع الاسعار أى أن الحد الادنى يجب أن يكون ٣١،٤٦ درهما في اليوم، لكنه لايتعدى حاليا ١١،٢ درهما في اليوم.

٣ ـ وضعية التعليم وتكوين الاطر: ان تدهور الوضع على هذا المستوى لاينفك يتزايد من جراء السياسة النخبوية والتصفوية. حيث أن نسبة التمدرس الحالية بعيدة جدا عن ضمان حق التعليم لكل أبناء الشعب. ففي التعليم الابتدائي يوجد ما يقارب مليوني طفل محرومين من الدراسة وهذا العدد سيزداد أكثر فأكثر بحكم ضعف امكانيات استيعاب الاطفال الذين يبلغون سن الدراسة كل سنة. وفي الثانوى وصل عدد المحرومين الى ٠٠٠ ٤٣٥ ٢ طفل. أما على مستوى الجامعة فان الاوضاع تتأزم باستمرار فنسبة النجاح على هذا المستوى لاتتعدى ٥٠ في المائة في المتوسط. أما نسبة الممنوحين على مستوى الجامعة المغربية فهي لاتتعدى ٥٤ في المائة. وفضلا عن هذا كله فان السياسة التعليمية تبقى بعيدة عن توفيرها ما تحتاج اليه البلاد من الاطر وبخاصة منها الاطر العلمية والتقنية حيث أن نسبة هؤلاء لاتتجاوز الثلث من مجموع الاطر المكونة. أما من حيث الاطر التقنية المتوسطة التي بلادنا في أمس الحاجة اليها، فان النقص كبير جدا.

والى جانب هذه المستويات الثلاث المذكورة أعلاه، فان الاوضاع الاجتماعية العامة لاوسع الجماهير الشعبية الكادحة تسير من سيء الى اسوء، سواء تعلق الامر بأوضاعها الصحية أو السكنية أو غيرها. ان هذا القهر الاجتماعي المعمم هو الوجه الثاني للسياسة الاقتصادية للدولة المغربية. أما وجهها الاول فهو الذى أبرزناه في خدمة مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية الطفيلية وهما في نهاية التحليل وجه واحد متكامل متداخل.

هذا هو الواقع المر الذى تقف الجماهير الشعبية الكادحة لتتصدى لنتائجة وانعكاساته المزمنة بنضالاتها المطلبية. هذا الواقع أقوى وأعند من أن تغطيه المقولات الديماغوجية والدعاوى التضليلية من سلم اجتماعي وضرورات القضية الوطنية وغيرها.

فرنسا:

نضالات المآوى: مظاهرات تضامنية ناجحة .

منذ عدة سنوات والعمال القاطنون بمختلف المآوى بفرنسا وخصوصا سوناكوترا أديف و أفرب ، يخوضون نضالا مستمرا ، من أجل تحسين ظروف السكن والعيش ، والعمال المهاجرون الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من سكان المآوى كانوا منذ البداية في طليعة هذا النضال.

وبعد سنوات من النضال تمكن العمال القاطنون من ارغام الادارات على التنازل في عدة نقط، وحققوا عدة مكاسب منها على الخصوص: حق انتخاب لجان القاطنين ، وحق تنظيم أنشطة ثقافية داخل المآوى (عرض أفلام ، موسيقى، مسرح، الخ) .

غير أن عدة مطالب لازالت معلقة. ففي كثير من المآوى ظروف العيش جد سيئة حيث في بعض الحالات يتكدس العمال مابين ٨ الى ١٥ في مساكن من فئة ف٥ وذلك مقابل كراء مرتفع .

هذا مع العلم أن بناء المآوى وتسييرها ممول من طرف صندوق العمل الاجتماعي (فاص) الذى يجمع "المساهمات التي تقتطع من اجرة العمال المهاجرين .

فمطالب العمال القاطنين ادن ، مطالب مشروعة تماما .

وأمام صمود القاطنين واستمرارية كفاحهم منذ سنوات، تلجأ السلطات الى العمليات القمعية، من طرد المهاجرين وارسالهم الى بلادهم ، وطرد المضربين من المآوى، وحجز الكراء مباشرة من الاجرة.

وفي المدة الاخيرة على الخصوص، وبدعوى تصاعدالازمة الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت عمليات القمع تتزايد أكثر فأكثر ضد القاطنين.

فخلال الاسابيع المنصرمة قدم عشرات القاطنين الى المحاكم، وحكم عليهم بافراغ مساكنهم ابتداء من ١٥ مارس . وهم مهددون بالطرد في كل وقت . كما أن مآت آخرين سيمثلون أمام المحاكم في الاسابيع المقبلة .

وأمام هذه الهجمة الشرسة التي تقوم بها السلطات ازاء القاطنين – وخصوصا المهاجرين منهم الذين تريد الحكومة أن تجعل منهم كبش الضحية للازمة التي يعيشها الرأسمال – عرفت مختلف المناطق التي يوجد بها مآوى مظاهرات احتجاج على القمع والتهديد الذى يتعرض له القاطنون، وذلك بمساهمة النقابات الديموقراطية وخصوصا (س ج ت) وكذلك بعض المنظمات السياسية. وقد عرفت هذه المظاهرات نجاحا كبيرا، ورفعت عدة شعارات تندد بالقمع وظروف العيش في المآوى وتنادى بتضامن كل العمال، وتطالب بفتح المفاوضات مع السلطات. ومن ومن بين هذه الشعارات :

نضال ، نضال ، حتى النصر.
لا للمساكن السجنية.
العمال الفرنسيون والعمال المهاجرون متضامنون.
لاطرد لاخواننا – لا للقمع .

ان استمرار النضال من أجل فرض مفاوضات حقيقية وتنظيم التضامن والمساندة وتكثيف تضامن الطبقة العاملة الفرنسية – التي تتعرض بدورها للاستغلال الرأسمالي – مع العمال المهاجرين، هو السبيل الوحيد لاحباط محاولات الحكومة والباطرونات.

ان هذا النضال لكي يعطي ثماره ، يجب أن يكون مسؤولا وواضحا ، ولن يتم ذلك الا بمساهمة النقابات الديموقراطية وخصوصا (س ج ت) وكذلك الاحزاب السياسية التقدمية ذات التمثيلية الحقيقية . اذ هي وحدها الكفيلة بتجنيد كافة الرأى العام الفرنسي للتضامن مع المهاجرين ومساندتهم ، كما أن بامكان مساهمة كل هذه التنظيمات تجنيب نضال القاطنين السقوط في العفوية والتهور الذى تحاول بعض الفئات المتياسرة جره اليها.

بلجيكا:

حرمان المهاجرين من استقبال عائلاتهم

منذ يونيو ١٩٧٨، تجندت التنظيمات السياسية والاجتماعية البلجيكية، وكذا المهتمة بشؤون المهاجرين بشكل عام ، للدفاع عن حقوق هؤلاء في الاقامة مع عائلاتهم على أرض بلجيكا التي يشتغلون فيها ولصالحها. واعتبر الرأى العام الديموقراطي بالاجماع أن هذا حق من أبسط الحقوق التي يجب أن يتمتع بها العامل المهاجر. ويعتمد وزير العدل في منع العائلات من دخول بلجيكاعلى " دورية داخلية " صادرة بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٧٧. غير أن هذه الاجراءات التعسفية لم تبدأ في التطبيق الا في بداية صيف ١٩٧٨ . فمن الذى دفع الوزير على هذا التشدد ابتداء من ذلك الحين ؟

ان التبريرات التي يقدمها تعتبر باطلة، مثل التستر وراء "الازمة الاقتصادية " في حين أن الكل يعلم أن العمال المهاجرين ليسوا سببها ولا مصدرها، بل العكس هو الصحيح أى أنهم يساهمون في التخفيف منها أو أن "تكاثر المهاجرين يولد العنصرية" ، بينما العنصرية هي مرض له جدوره داخل المجتمع الاوروبي وليس المهاجرون هم الذين استوردوه ... وبالاضافة الى هزالة هذه التبريرات فان السياسة المتبعة في حرمان المهاجرين من العيش مع عائلاتهم لا تتوفر في الحقيقة حتى على حد أدنى من الانسانية النفروض تواجدها في بلد يعتبر نفسه متقدما ومتحضرا ...

كيفما كان الحال يبقى مطروحا في جدول أعمال نضال المهاجرين الدفاع على حقهم المشروع – على ضوء ما ستقرره الحكومة الجديدة بهذا الشأن – وتصعيد هذا النضال وتوفير كل امكانيات دعمه والتضامن معه من طرف القوى الديموقراطية بالبلاد.

مداومة لمساعدة العمال على حل مشاكلهم

* تعقد ثلاث مرات في الاسبوع :
الثلاثاء من الساعة ١٠ الى الساعة ١٢
الخميس من الساعة ١٧ الى الساعة ١٨
الجمعة من الساعة ١٧ الى الساعة ٢٠

لا تترددوا أيها العمال المهاجرين في زيارتها لطرح مشاكلكم ، ستجدون النصيحة والارشاد بالنسبة للقوانين الاجتماعية ، أو قوانين الكراء ، وحقوق المهاجرين ..الخ.

* العنوان : ٤١ ساحة "جو دو بال"

حرب مدمرة... في خدمة الامبريالية

ما هي خلفية ودوافع الهجوم الصيني على فيتنام ؟ كيف نشبت الحرب بين دولتين تعتبران داخل المعسكر الاشتراكي؟ هل لم يكن أى حل سوى اللجوء الى استعمال السلاح لحسم الخلاف بينهما ؟

انها أسئلة يطرحها كل مناضل تقدمي أمام اندلاع الحرب المدمرة التي تعرفها الحدود الصينية الفيتنامية مع ما تشكله من مخاوف وأخطار على مستقبل النضال المناهض للامبريالية

بادىء دى بدء، لابد من التسجيل هنا ذلك الانحراف السافر في مواقف الصين على مستوى سياستها الخارجية واتجاه قضايا التحرر تحديدا، الى درجة أصبحت فيها هذه المواقف تلتقي بل وتلتصق بمواقف الامبريالية . والامثلة على ذلك غير قليلة ولا بسيطة: مساندة الحكم الفاشيستي في الشيلي، دعم منظمة "الاونيطا" بأنغولا، تأييد ومؤازرة نظام موبوتو بزاييير، مساندة شاه ايران في أوج الانتفاضة الشعبية...

وتدخل مجمل هذه المواقف والممارسات في اطار الاستراتيجية التي رسمتها الصين لنفسها على المستوى الدولي ، حيث انطلقت من ضرورة مواجهة "الخصم الرئيسي" المتجسد في الاتحاد السوفياتي، باعتبار أن الامبريالية، الامريكية منها والاوروبية، أصبحت "خصما ثانويا" بحكم ضعفها المتزايد ومصيرها المحسوم تاريخيا...

وتركز الصين على نقد "الطابع البيروقراطي للاتحاد السوفياتي" ونزوعه الى توسيع دائرة نفوذه في اطار ما أسمته "بالامبريالية الاشتراكية" التي ترى فيها الخطر الاساسي بالنسبة للمرحلة المقبلة، أى بعد اندحار الامبريالية، وبالتالي ضرورة مواجهة هذا الخطر من الان وتجنيد كل الامكانيات من أجل ذلك، بدون عقد أو حرج في اللقاء الموضوعي مع الامبريالية الامريكية على الخصوص ، بل ضرورة الدخول في مرحلة تنسيق الخطط لمواجهة "العدو الرئيسي" .

ومن أجل هذا اقترحت الصين رسميا تشكيل تحالف ثلاثي بينها وبين أمريكا وأوروبا. وهذه السياسة تشمل أيضا المجال الاقتصادى حيث يلاحظ التحسن المضطرد في علاقة الصين بأمريكا من جهة واليابان من جهة ثانية، والتوصل في هذا المجال الى عدة اتفاقات أساسية .

في اطار هذه الاستراتيجية العامة، يأتي الهجوم على فيتنام بهدف "تلقينها درسا ضروريا" بعد تجرئها على اسقاط نظام كامبوديا، كما يبرر الصينيون ذلك.

الا أن كل الدلائل، تشير الى أن الدوافع كانت أعمق من قضية "التأديب" هذه، وأكثر خطورة من مجرد مناوشات على الحدود..

لقد انطلقت الصين بالاساس من تخوفها من نشوء فيدرالية تضم شعوب اللاووس وكمبوديا والفيتنام، فيدرالية يلعب داخلها النظام الفيتنامي دورا مركزيا مما يجعل الهند الصينية بأسرها موحدة ضمن سياسة لن تكون بالضرورة موالية للصين بالشكل الذى ترغب فيه هذه الاخيرة، أى بصفة مطلقة. وهذا من شأنه أن يضعف فعلا حضوض الصين في توسيع مناطق نفوذها خدمة لميزان القوى لصالحها وقياسا دائما بالصراع الاساسي مع الاتحاد السوفياتي.

ووحدة شعوب الهند الصينية لن تشكل طاقة بشرية واقتصادية هائلة فحسب، بل أيضا قوة سياسية ومعنوية وأكثر من هذا وذاك موقعا استراتيجيا ذا أهمية بالغة، كصلة وصل بين البحر الهادىء والهندى، وبحدوده الطويلة مع الصين والهند وامكانية التأثير في آسيا بشكل عام . والولايات المتحدة نفسها لما حاربت الفيتنام واحتلتها أزيد من ٢٠ سنة، لم يكن ذلك بالمجان أو النزوة، بل لدوافع استراتيجية أساسية.

هنا يكمن اذن السبب الرئيسي لتصرف الصين اتجاه الفيتنام ، ومن هذا المنطلق عملت الصين على الحيلولة دون قيام مثل هذه الكتلة وفي نفس الوقت الحاق ضربة عسكرية واقتصادية بالفيتنام باعتباره حليفا مطلقا للاتحاد السوفياتي فجندت حليفها النظام الكمبودى آنذاك، ومن ثم بدأت المناوشات على الحدود الفيتنامية الكمبودية التي تطورت الى معارك عنيفة متتالية. ويؤكد الفيتناميون أن الصين نصبت جسرا جويا مع كمبوديا لتزويدها بالسلاح والتموين استعدادا لحرب شاملة ضد فيتنام .

وبخصوص نظام كمبوديا، يشرح الفيتناميون أن بينهم وبينه خلافات ايديولوجية وسياسية ، ويؤكدون أن هذا النظام أقبل على قتل أزيد من مليوني مواطن بتصفية كل الموظفين في ادرة العميل لون نول سابقا، مسؤولين كانوا أم مجرد مستخدمين، كما شملت التصفيات الاطر والمناضلين الشيوعيين الذين أبدوا تعاطفا ما مع الفيتنام أو تطلعا للوحدة ـ مما أرغم أفواجا منهم الى اللجوء الى فيتنام ـ كما شملت آلاف المواطنين الذين أبدوا التحفظ أو لم يتحمسوا لسياسة "التنمية الجديدة" وما عملته من مبالغات وتكبيل للفرد والحريات .

وأمام هذه الاوضاع ، واتقاء لخطر مهاجمة شاملة من طرف الصين عن طريق النظام الكمبودى بادر الفيتناميون بمد كل أنواع المساعدة للمناضلين المعارضين للنظام الكمبودى من أجل الاطاحة به وهذا شيء لاينكرونه بل يضعونه في اطار الدفاع عن النفس والوقاية من خطر الهجوم الصيني. ويأتي اذن الهجوم المباشر الذى قامت به الصين ضد فيتنام انتقاما من هذه المبادرة وكشفا صريحا لاوراقها وخططها الرامية الى توسيع النفوذ وتكسير أى قوة أو تكتل مجاور لا يكون مساندا لسياستها، وذلك في اطار استراتيجيتها السالفة الذكر المبنية أولا وقبل كل شيء على العداء للاتحاد السوفياتي .

بناء على مجمل هذه المعطيات، كيف يمكن صياغة موقف من السياسة الخارجية الصينية ومن حرب الحدود الصينية الفيتنامية تحديدا؟

مـن الواضح الان وكما أسلفنا، أن السياسة الخارجية الصينية لايمكن وصفها بشيء آخر سوى أنها سياسة رجعية في غير ما موقف، تلتقي موضوعيا مع مصالح الامبريالية في المرحلة الراهنة.

ومن المحتمل أن النظام الصيني الراهن ما كان لينهج مثل هذه السياسة، لو لم يجد لها الترتيبات الضرورية على المستوى الداخلي بحكم الترابط الجدلي بين المستويين الداخلي والخارجي ، ومن ثم يظهر التخوف من التصفية التدريجية للمكتسبات الاشتراكية التي حققتها الثورة الصينية . وهذا أمر ان ابتدأ مسلسله لكان بالغ الخطورة على موازين القوى العالمية على مصالح الشعوب التواقة الى التحرر والانعتاق.

أما تبريرات قيام "فيدرالية شعوب الهند الصينية" بزعامة الفيتنام وتحت النفوذ الكلي للاتحاد السوفياتي، فهي تبريرات غير معقولة ولا مقبولة. فقيام الوحدة كيفما كانت صيغتها على أساس من الاستقلال الوطني وخارج حلبة الامبريالية، تعتبر خطوة ايجابية في اطار النضال المناهض للامبريالية. أما أن يكون الفيتناميون حلفاء لا مشروطين للاتحاد السوفياتي فهذا أيضا أمر يفتقر الدليل والبرهان ، ولقد أثبت الشيوعيون الفيتناميون أنهم فيتناميون قبل كل شيء ، وحتى في أوج المعركة وأشدها ضد الاحتلال الامريكي، حافظت فييتنام على استقلاليتها وفي نفي الوقت على علاقات الصداقة والتعاون مع الصين والاتحاد السوفياتي على حد سواء .

أما بالنسبة لموقف الصين من الاتحاد السوفياتي ، فاذا كان للتقدميين وحركات التحرير بعض الانتقادات حول المنظومة الاشتراكية بشكل عام سواء بالنسبة لنظام حياتها الداخلي أو بالنسبة لبعض مواقفها على الصعيد الخارجي فلا أحد يمكنه أن يجادل موضوعيا في أن الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية يشكلون قوة رادعة اتجاه الامبريالية العالمية حيث ترغمها على ألف حساب قبل الدخول في أية مغامرة ضد الشعوب كما تعتبر حليفا موضوعيا لحركات التحرر والتقدم والاشتراكية . وهذا لايعني التسليم بـ"قيادة الاتحاد السوفياتي" في كل قضية وفي كل مكان، أو تنصيبه بديلا عن الحركة التقدمية المحلية، وبالتالي السقوط في الانتظارية والدوغمائية والجمود العقائدى، بل يعني الموقف المنطقي الموضوعي والغيور على وحدة صف كل القوى المناهضة للامبريالية.

يبقى اذن أن الحرب المدمرة التي تجتاح المنطقة على اثر هجوم الصين على فيتنام لاتخدم أحدا عدا الامبريالية وحلفائها، وأن ضحيتها الاولى هي مصالح ومكتسبات الشعوب التي كافحت وضحت واستماتت في تحقيق التحرر والشروع في بناء المجتمع الاشتراكي.

صمود الثورة اليمنية

استمرارية في الجنوب، وانتفاضة في الشمال : من أجل بناء الوحدة

الحرب الراهنة : صراع ضاري يخوضه الشعب اليمني دفاعا على مكتسبات الثورة ، ومن أجل تصفية الرجعية والنفوذ الاجنبي

منذ انتصار ثورة ١٤ اكتوبر على الوجود الاستعماري السلاطيني بقيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية، وتحقيق الاستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧. لم تتوقف مؤامرات واعتداءات الامبريالية وحلفائها على النظام الوطني الوطني الديموقراطي في جنوب اليمن. لقد عملت باستمرار على محاصرته اقتصاديا، وتطويقه سياسيا وعسكريا، واعاقة تطور البناء الاقتصادي والاجتماعي، وعرقلة توسيع نشاطه على الصعيد الخارجي. كما لم تتوقف العديد من المناورات والصعوبات ومحاولات الاستنزاف المستمر من قبل التيار اليميني المتحالف مع القوى العميلة التي كانت تشكل احتياطي الاستعمار الجديد.

وقد بات واضحا أن المعارك التي شهدتها اليمن الديموقراطية في الاثنى عشر سنة الماضية بين الجماهير الكادحة من جهة وأعدائهم الطبقيين من اقطاع وشبه اقطاع وكمبرادور من جهة أخرى قد أدت في النهاية الى انتصار ارادة الجماهير الشعبية وقيادتها التقدمية، وتعزيز سلطتها السياسية. وهذا ما كرسه المؤتمر الاول للحزب الاشتراكي اليمني الذي انعقد بين ١١ ـ ١٤ اكتوبر ١٩٧٨ والذي يعتبر ذا أهمية بالغة بالنظر الى تطور الاوضاع السياسية، سواء في البحر الاحمر أو في شبه الجزيرة العربية أو الخليج العربي، أو بالنظر الى تصاعد الهجمة الامبريالية الرجعية على كامل المنطقة العربية خاصة بعد انتصار ثورة الشعب الايراني.

فليس من الغريب اذن أن تصبح الجمهورية الديموقراطية الشعبية في جنوب اليمن مستهدفة، ومحط عناية بالغة، من طرف الامبريالية وحلفائها في المنطقة: السعودية مصر، السودان، عمان، اليمن الشمالية، اضافة الى اسرائيل التي بدأت تظهر تدمرها وقلقها من تطور الاوضاع في عدن وبدأت تنادى باسقاط النظام. بل ان اعلان الحرب من طرف النظام العميل في صنعاء بدعم من السعودية وتحت اشراف الولايات المتحدة التي عملت أخيرا على تزويد نظام صنعاء بالدبابات والطائرات المقاتلة وبالعديد من الخبراء والتقنيين ليس الا حلقة من مسلسل الاعتداءات التي تشنها الامبريالية وحلفائها لضرب النظام التقدمي في الجنوب أو لقمع نضالات الحركة الوطنية الديموقراطية في الشمال.

لقد أصر نظام صنعاء على تفجير القتال والدفع بقواته الى شن حملات عسكرية على مناطق الاطراف منذ يوم ١٣ فبراير الماضي، هذا في حين تتعاظم الانتفاضات الشعبية والكفاحات البطولية بقيادة الجبهة الوطنية الديموقراطية في الشمال التي أعلنت مواصلة القتال حتى تحقق النصر للشعب اليمني في الحفاظ على أهداف ومبادئ ثورة ٢٦ شتنبر والدفاع عن السيادة الوطنية والاستقلال الوطني للشعب اليمني وتصفية النفوذ الاجنبي من شمال الوطن.

ويأتي اعلان الحرب في الوقت الذى تعرف فيه المنطقة تحولات وتطورات بالغة الاهمية سواء بالنسبة للمنطقة أو بالنسبة للقضية العربية بشكل عام. ففي الوقت الذى يعطي فيه انتصار الشعب الايراني على امبراطورية الشاه ـ الذى سبق أن ساهم مساهمة فعالة في ضرب الثورة في عمان ـ متنفسا جديدا وعنصرا ايجابيا ودافعا للقوى التقدمية في المنطقة، تلعب مؤامرة كمب ديفيد الثانية دورها كذلك، كاحدى العوامل الخفية لتفجير الحرب اليمنية على غرار تفجيرها في جنوب لبنان ابان مؤامرة كمب ديفيد الاولى.

الا أن كل هذه العوامل، وان كانت لها أهميتها، يبقى العنصر الحاسم الذى أثار حفيظة النظام السعودى على الخصوص والرجعية بشكل عام هو الاستراتيجية الوحدوية للنضالات المتعاظمة في الشمال والمندرة بقرب انهيار نظام صنعاء وميلاد الحزب الاشتراكي اليمني والذى انعقد تحت شعار تعتبر الوحدة اليمنية عمودا فقريا لتوجيهه العام الذى صادق عليه المؤتمرون.

هكذا وكما أعلن التقرير المقدم أمام المؤتمر أن الثورة اليمنية بقيادة الحزب الاشتراكي اليمني قد بلغت من القوة والصمود ما يجعل من الصعب اجهاضها مهما كانت محاولة الاعداء.

ويكون بالتالي سر التحرشات والاعتداءات وحتى اعلان الحروب ليس الا محاولة لقطع الطريق أمام استراتيجية الثورة اليمنية المرتبطة عضويا ودون انفصام بوحدة ثورتي ٢٦ شتنبر و١٤ اكتوبر كوحدة تتوج وحدة الارض والشعب اليمني، وبالتالي وحدة مصالحه المشتركة، وكذلك مرتبطة بوحدة الاداة على صعيد الاقليم كله لكي يتمكن من تحقيق الاهداف الاستراتيجية التاريخية للشعب اليمني.

ان ذلك الفهم كان ولايزال ينسجم مع آمال وطموحات جماهير الشعب اليمني التي ناضلت وضحت وقدمت قوافل من الشهداء لتدك معاقل النظام الملكي الاقطاعي في صنعاء ولتنهي الى الابد، بواسطة العنف المنظم، الاستعمار البريطاني في عدن، لكي تخرج من ظلام العبودية، والقهر والذل والعزلة، الى حياة الحرية والكرامة والتقدم، التي تليق بانسانية الانسان اليمني.

المناورات والحملات القمعية ـ تتمة ـ

فاذا كان قد اضطر للتنازل في بعض الحالات وتلبية مطالب العمال أمام عزيمتهم وصمودهم واللجوء الى فتح المفاوضات مع ممثلي العمال.. فانه لم يتنازل أيضا عن ممارسة القمع بشتى أشكاله: من الضغوط النفسية والمعنوية عن طريق الحملات المنسقة على مستوى أجهزته الاعلامية، الى القمع المباشر كما تجلى ذلك في الاعتقالات الواسعة في صفوف التلاميذ والعمال والاساتذة والمعلمين والمسؤولين النقابيين بما فيهم المسؤولين على الصعيد الوطني، الى الاختطاف واستعمال العنف الوحشي الذى أدى بحياة بعض التلاميذ كما تناقلت الاخبار.

وجاءت اجراءات توقيف بعض الصحف الوطنية (البيان والمحرر) تتويجا لهذه الحملة القمعية، لتنذر ببداية النهاية بالنسبة لما سمي بـ"المسلسل الديموقراطي".

واذا كان النظام مصمما العزم على ردع الكفاحات الجماهيرية وقمعها فانه في الحقيقة لايرغب في مثل هذه النهاية ويعمل جاهدا على اجتناب انهيار ما بناه خلال هذه الفترة. فترة ما أسماه بـ"المغرب الجديد" واستفاد منه فعلا بتوفيره مادة للاستهلاك الداخلي وغطاء ديموقراطيا شكليا، يتستر وراءه لتمرير سياسة النهب والاستغلال. وها هو يلجأ للمناورة مجددا محاولا في مرحلة أولى تأسيس "حكومة ائتلافية" ثم، وبعد فشل ذلك، "مجلس وطني يضم رؤساء الاحزاب ليدخل باسمه وباسم البرلمان ما ينوى دخوله من مساومات جديدة على القضية الوطنية، و"حلول" تخفي، وراء تصعيد اللهجة وتوثير الجو والاستعداد للحرب، ما يتوخاه النظام من حلول تضمن له بالاساس استمرار بقائه وخدمة مصالحه ومصالح حلفائه.

وفي انتظار ما سيأخذه هذا المجلس شكلا ومضمونا فمن المؤكد مسبقا أن لا مناورات النظام ولا قمعه المباشر قادران على اخماد الكفاح من أجل مطالب عادلة مشروعة، ينبئ تحقيقها وتحقيق المزيد من المكاسب، بغد أفضل على درب التحرر الحقيقي.

فلسطين

استسلام العملاء والكفاح مستمر

تأتي زيارة الرئيس الامريكي الى كل من مصر واسرائيل في اطار الدفع بمسلسل السلام الامريكي في المنطقة لتثبيت المصالح الاستراتيجية للامبريالية بها وللحد من تأثير رياح التغيير التي تهب عبيها منذ سقوط نظام الشاه ، وتؤكد كل الدلائل على أن المطلوب أساسا من هذه الزيارة هو الدفع بالنظام العميل في مصر لتقديم المزيد من التنازلات لفتح امكانية التوقيع على معاهدة سلام ثنائية بين مصر واسرائيل. فالعدو الصهيوني في وضع قوى يسمح له بالتصلب الى أبعد الحدود خاصة وأن والانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة قريبة ودور اللوبي الصهيوني فيها دور حاسم ومؤثر، فضلا عن أنه لا يعاني من نفس الصعوبات والعراقيل التي تواجه نظام السادات داخليا وعربيا والتي تزداد استفحالا وتعاظما باستمرار.

لقد بدا واضحا منذ انفجار الانتفاضة الشعبية في ايران أن استمرار مسرحية المد والجزر في المفاوضات بين مصر واسرائيل حول التسوية لمدة طويلة يلعب في غير صالح الحسابات الامبريالية بالمنطقة. وفي هذا الاتجاه يندرج التكثيف الذى شهدته لقاءات ومفاوضات التسوية بدءا بمحادثات بليرهاوس وكمب ديفيد الثاني وانتهاء بزيارة كارتر للمنطقة. ان الحقيقة الاساسية التي تفرض نفسها هي محور الولايات المتحدة ـ اسرائيل مصر، أصبح يتحول الى واقع أكثر رسوخا مع كل ما يحمله ذلك من أخطار على المنطقة. وتؤكد الاحداث الاخيرة أن المحور الاساسي الذى ترتكز عليه السياسة الامريكية في هذا المجال هو تفجير الوضع الداخلي العربي. الى جانب حشد القوات العسكرية المصرية على حدود الجماهيرية الليبية، يأتي تفجير الحرب بين شطرى اليمن وتصعيدها ليمهد الاجواء لتكثيف التواجد العسكرى الامريكي بالمنطقة من جهة وليخلق الجو المناسب لتمرير معاهدة الصلح الانفرادى بين مصر واسرائيل من جهة ثانية على غرار تفجير الازمة اللبنانية لتمرير اتفاقية سيناء. وفي هذا الاتجاه أيضا يندرج التهديد الذى وجهته الولايات المتحدة الى منظمة التحرير الفلسطينية قبيل زيارة كارتر للمنطقة بقليل.

لقد انتهت هذه الزيارة بـ"تحديد العناصر الرئيسية لمعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر" على حد تعبير الرئيس الامريكي. وفي انتظار الرتوش الاخير وتوقيع الصيغة النهائية للمعاهدة، فان المسألة الرئيسية، التي تطرح نفسها بعناد رغم أجواء وترتيبات التسوية،هي أن السلام الامريكي سيكون مخضبا بالدماء. ذلك أن اتفاقية السلام الامريكي كيفما كانت صيغتها لن تكون عامل استقرار ولو نسبي في المنطقة. فالمطلوب بالنسبة للامبريالية هو تثبيت ركائزها المحلية المهزوزة وتوسيع رقعة التسوية وبالتالي دائرة نفوذها. ومن الواضح أن مثل هذا الامر يستحيل تحقيقه في ظل الشروط والاوضاع الحالية دون اللجوء الى تفجير الصراع على أكثر من واجهة وأساسا تعريب هذا الصراع. وواضح كذلك أن دور الطابور الخامس الذى تشكله الرجعية على الساحة العربية أمر هام وحاسم في هذا الاطار لعدة أسباب. أهمها أن أقطاب أساسية من المحور الرجعي سلكت نهجا حذرا لحد الان ازاء التحركات الامريكية في المنطقة على الاقل من الناحية الظاهرية. فأغلب المؤشرات ان لم تكن كلها تدل على أن الخطر القادم لن يأتي كما توحي ظواهر الامور من أنظمة مكشوفة مثل النظام المصرى والسوداني والمغربي، بل من أنظمة مثل العربية السعودية والاردن التي تضعها بعض التحاليل ضمن جبهة عربية متماسكة الى حد ما في مواجهة السادات. وهذا ما يجعل من التأكيد على أن السادات ليس وحده في ركاب التسوية، مسألة أساسية وهامة في الظرف الحالي. فالتناقض الاساسي الفاصل بين الجماهير الشعبية العربية وقواها التقدمية والديموقراطية من جهة والامبريالية والصهيونية من جهة ثانية لايزال قائما. فاذا كان من الايجابي جدا ردع أكثر ما يمكن من الانظمة الرجعية وتضييق هامش المناورة لديها، فانه من الخطورة بمكان تبسيط الصراع وتمييعه على شكل صراع بين رئيس دولة عربية كالسادات وجبهة عريضة منسجمة ومتماسكة تضم كل ما تبقى من الامة العربية. ان طرحا من هذا النوع يفتح المجال واسعا أمام التقلبات والتحولات من كل شاكلة ولون.

ان الوعي بهذه الحقائق يسمح من دون شك باستيعاب الايجابيات مثل التقارب العراقي السورى ومؤتمر الشعب العربي ومؤتمر بغداد وغيرها في حدودها وحجمها الطبيعي دون التهوين من شأنها أو النفخ في أهميتها. ان هذه النظرة هي الكفيلة بتحديد شروط التصدى الهجومي على مسلسل التسوية والوعي بمدى المقدرات والامكانيات الذاتية وكيفية استخدامها وتوظيفها في هذا الاتجاه. ان هذا البعد هو الكفيل بتجنب الانتقال الموسمي من شعار التضامن العربي على شكل جبهة شعبية أو العكس وايجاد تكامل في النضال بين الواجهتين في آفاق الهدف الواضح وعلى أسس ومبادئ واضحة.

هذا هو الطريق لحشد كل الطاقات والامكانيات وصبها في بوتقة واحدة لفرض مطامح الامة العربية في التحرر والتقدم والديموقراطية. انه طريق النضال الذى تعطي فيه الجماهير العربية في فلسطين المحتلة أروع أمثلة الصمود والتحدى باضراباتها ومظاهراتها التي شكلت ردها ورد مجموع الجماهير العربية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير على زيارة الرئيس كارتر ووعود السلام الامريكي.

DIRECTEUR DE LA PUBLICATION : MAURICE BLANC
IMPRIMERIE : E3 EXPANSION.

COMMISSION PARITAIRE N° 60 800
DISTRIBUÉ PAR N.M.P.P.